آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول : عرض القوائم المالية
دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة بسطيف

د. بدار عاشور أ. ذبيح هشام
جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص:

تسعى العديد من الدول إلى توحيد ممارساتها المحاسبية، لأخذ الصدارة في تولي هذه المهمة حيث بادرت إلى إرساء قاعدة لذلك، مما تمخض عنه ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية بغرض توحيد الأعمال المحاسبية بين دول العالم، لاعتبار المحاسبة لغة الأعمال في العصر الحديث، لذلك سارعت الدولة الجزائرية إلى إصلاح محاسبي، نشأنه تقريب ممارساتها والممارسات العالمية،وكان عليها أن لا تكون في منأى ومعزل عن ما يجري بالعالم وان تسعى إلى الانضمام إلى الرك بالدولي، ليكون ذلك تجسيدا على أرض الواقع انطلاقا من المعيار المحاسبي الدولي الأول، في هذه الورقات سنتطرق إلى مفهوم وكيفية تطبيق هذا المعيار المهم جدا في العمل المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية، القوائم المالية، عرض القوائم المالية

Abstract :

Many countries are seeking to unifyitsaccounting practices, whilethere are countries took the lead in thistaskwhereinitiated to establish a rule for that, whichresulted in the so-called international accounting standards in order to unify the accounting business between the countries of the world, to consider the accountinglanguage of business in the modern era , so quick to the Algerian state to an accountingreformthatwouldbringits practices and global practices, and shehad to not beinsulated and isolatedfromwhatis happening in the world and seek to join the international knees, to be the embodiment of the groundfrom the first IAS, in thesepaperswewill look at the concept and how to applythisvery important criterion in the accountingwork.

Key words: accounting standards, the financialstatements, Presentation of Financial Statements

المقدمة:

تلقى معايير المحاسبة الدولية، والتي أُعيدَ تسميتها حالياَ بـــــ " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " قبولاً عالمياً، وأحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات القليلة الفائتة نجاحاً ملحوظاً في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي تختلف عن بعضها البعض. لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية أو تقارب عالمي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي، ويبدو أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي لغة المحاسبة الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشتركة. تنبع أهميه القوائم المالية من أنها تعتبر حلقه وصل بين الشركة والآخرين، حيث يستطيع الآخرون التعرف على مختلف جوانب نشاط الشركة من خلال هذه القوائم، فقائمه المركز المالي تعكس صورة الوضع لمالي للشركة كما تعكس قائمة الدخل نتيجة أعمال الشركة خلال فتره زمنيه محددة إن كانت ربحاً أو خسارة، ويمكن التعرف على التغير في المركز المالي من خلال دراسة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

تُعد القوائم المالية مصدراً أساسياً للمعلومات تستفيد منها فئات عديدة من داخل الشركة وخارجها، إذ أن اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذه.

و تُعرف القوائم المالية المنشورة"بأنها مجموعه من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول، تعد وفق مواصفات معينه وذلك بموجب مجموعه من المفاهيم، والمبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي وبصوره منسقه.

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة مباحث يختص المبحث الاول في أنواع القوائم المالية، والمبحث الثاني في تبني معايير المحاسبة الدولية، والمبحث الثالث في معايير الابلاغ المالي.

المبحث الأول:معيار المحاسبة الدولي رقم (1)عرض القوائم المالية.

الغرض من هذا المعيار وصف أسس عرض القوائم المالية، ذات الغرض العام و ذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى، و لأن هذه القوائم ذات الغرض العام سوف تكون مدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات، لذلك يجب أن يتوافر فيها المصداقية و الملائمة والقابلية و يتم ذلك من خلال الالتزام بمعايير العرض و الإفصاح، و تضمن الخطوط العريضة لهذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، و إرشادات هيكل القوائم المالية و مكوناتها، بالإضافة إلى المتطلبات الدنيا الواجب توفرها في كل قائمة[1]

المطلب الأول: لمحة عامة عن المعيار

أولا- تعاريف[2]:

1- العرض العادل: يجب أن تقدم القوائم المالية بعدالة الموقف المالي، الأداء المالي و التدفقات النقدية للمنشأة، و يتطلب العرض العادل الأمانة في العرض لآثار العمليات المالية، و الأحداثالأخرى، و الظروف التي يتم في ضوئها تحديد و الاعتراف و الإثبات للأصول و الخصوم و الإيرادات والمصروفات و الإطار الذي يحكم ذلك، و يعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية هو الأساس الذي يؤدي إلى هذا العرض العادل.

2- الأصول المتداولة: حيث تعرف بأنها الأصول التي يتوقع أن تتحقق أو أن تكون معدة للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة، أي التي تم الاستحواذ عليها لغرض المتاجرة، و كذا هي النقدية و ما في حكمها، ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهرا على الأقل.

3- الخصوم المتداولة: تعرف على أنها الالتزامات التي من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشأ، أي التي يتم تحملها بصفة أساسية لغرض المتاجرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الحصة طويلة الأجل المنشئة للالتزامات: هي التي يتم تسويتها خلال 12 شهرا بعد تاريخ الميزانية و يمكن تبويبها كالتزامات غير متداولة إذا كانت المدة الأصلية أكبر من 12 شهرا، و إذا وجدت النية لإعادة التمويل أو الجدولة للالتزام.

ثانيا- العرض و الأفصاح:

1- تحديد الفترة المتعلقة بالقوائم المالية ذات الصلة و يجب أن تمييز القوائم لمالية عن المعلومات الأخرى؛ كما يجب تحديد كل مكون في القوائم المالية بوضوح، و كذلك اسم القائمة، تاريخ التقريرأو الفترة، اسم النشأة و عملة التقرير.

2- التمييز بين المتداول و غير المتداول، سواء في الأصول أو الخصوم؛

3- الحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن تظهر في صلب القوائم المالية و التي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم01:الحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن تظهر في القوائم المالية

الأصول	الخصوم
– الآلات و المعدات و التجهيزات	– حسابات دائنة
– الممتلكات العقارية	– مخصصات
– الأصول غير الملموسة	– التزامات
– الأصول المالية	– التزامات ضريبية جارية
– الأصول البيولوجية	– احتياطات
– المخزون	– حقوق المساهمين، و الأقلية.
– الحسابات المدينة، و النقدية و ما في حكمها.	

المصدر:هيني فان جريونينج، معايير التقارير المالية، دليل التطبيق، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006،، ص29.

المطلب الثاني: عرض البيانات المالية

أولا :بيان عرض البيانات المالية.

البيانات المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها،والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي[3]:

موجودا ت المنشأة ، مطلوبات المنشأة ، حقوق المساهمين، دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر، التدفقات النقدية.

ثانيا :السياسات المحاسبية.

ـــ يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمتثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها وبتفسير لجنة التفسيرات الدائمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـــ السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية.

ـــ في حالة عدم وجود معيار محاسبة دولي محدد وتفسير للجنة التفسيرات الدائمة يجب على الإدارة استخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة[4].

ثالثا :المعلومات المقارنة.

ـــ ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في البيانات المالية، ويجب إدخال المعلومات المقارنة في المعلومات السردية والوصفية عندما تكون لازمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

ـــ في بعض الحالات تبقى المعلومات السردية الواردة في البيانات المالية للفترة/ الفترات السابقة مناسبة في الفترة الحالية، فعلى سبيل المثال يتم الإفصاح في الفترة الحالية عن تفاصيل نزاع قانوني لم تكن نتيجته مؤكدة في تاريخ آخر ميزانية عمومية ولم يتم حله بعد، ومستخدمو البيانات المالية يستفيدون من المعلومات التي تفيد بوجود شك في تاريخ آخر ميزانية عمومية والخطوات التي اتخذت خلاك الفترة لإزالة الشك.

ـــ عندما يتم تعديل عرض أو تصنيف بنود في البيانات المالية يجب إعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير عملي وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع الفترة الحالية، ويجب الإفصاح عن طبيعة ومبلغ وسبب أي إعادة تصنيف، وعندما تكون إعادة تصنيف المبالغ المقارنة غير عملية يجب على المنشأة الإفصاح عن سبب عدم إعادة التصنيف وطبيعة التغييرات التي كانت ستتم لو أن المبالغ تم إعادة تصنيفها.

ـــ قد توجد ظروف لا يكون فيها إعادة تصنيف المعلومات المقارنة عملية لتحقيق المقارنة مع الفترة الحالية، فعلى سبيل المثال قد لا تكون هناك بيانات جمعت في الفترة / الفترات السابقة بطريقة تسمح بإعادة التصنيف، وقد لا يكون عمليا إعادة إحياء المعلومات، ففي هذه الظروف يتم الإفصاح عن طبيعة التسويات للمبالغ المقارنة التي كانت ستتم، ويتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (8) التسويات المطلوبة للمعلومات المقارنة بعد حدوث تغيير في السياسات المحاسبية التي تطبق بأثر رجعي[5].

رابعا:تحديد البيانات المالية.

ـــ يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.

ـــ تنطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على البيانات المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى، وعلى ذلك من المهم أن يستطيع المستخدمون التفرقة بين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية والمعلومات الأخرى التي من الممكن أن تكون مفيدةللمستخدمين إلا أنها ليست موضوعا للمعايير.

ـــ يجب تحديد كل جزء من أجزاء البيانات المالية بوضوح، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وإعادتها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح[6].

المطلب الثالث: ما يجب عرضه وفقا للمعيار الأول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الميزانية العمومية[7].

أ-المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية.

ـــــ يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ ــ الممتلكات والتجهيزات والمعداتب ــ الموجودات غير الملموسة.ج ــ الموجودات المالية.

د ــ الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.هـ ــ المخزون.

و ــ الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.ز ــ النقد والنقد المعادل.

ح ــ الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.ط ــ المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم12- ضرائب الدخل.ى ــ المخصصات.

ك ــ المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.ل ــ حصة الأقلية.م ــ رأس المال الصادر والاحتياطيات.

ـــــ يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة.

ـــــ هذا المعيار لا يبين الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود.

ـــــ إن الحكم فيما إذا كانت بنود إضافية معروضة بشكل مستقل هو بناء على تقييم ما يلي :

أ ــ طبيعة وسيولة الموجودات وماديتها التي تؤدي في معظم الحالات لعرض مستقل للشهرة والموجودات الناجمة عن مصروفات التطوير والموجودات النقدية وغير النقدية والموجودات المتداولة وغير المتداولة.

ب ــ عمل ا لبنود ضمن المنشأة مؤديا على سبيل المثال إلى عرض مستقل للموجودات التشغيلية والمالية والمخزونات والذمم المدينة والموجودات النقدية والنقدية المعادلة.

ج - مبالغ وطبيعة وتوقيت المطلوبات مما يؤدي على سبيل المثال إلى عرض مستقل المطلوبات ومخصصات منتجة للفائدة وغير منتجة للفائدة مصنفة على أنها متداولة أو غير متداولة إذا كان ذلك مناسبا.

ـــــ في بعض الأحيان تكون الموجودات والمطلوبات التي تختلف في طبيعتها أو عملها خاضعة لأسس قياس مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تسجل فئات معينة من الممتلكات والتجهيزات والمعدات بمقدار تكلفتها أو حسب مبالغ أعيد تقييمها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16، ويوحي استخدام أسس قياس مختلفة لفئات مختلفة من الموجودات أن طبيعتها أو عملها مختلف وأنه لذلك يجب عرضها كبنود مستقلة.

ب- المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات.

ـــــ يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية العمومية أو في إيضاحات الميزانية العمومية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة،ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسباً حسب طبيعته، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ـــــ يعتمد التفصيل الوارد في التصنيف الفرعي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة الدولية وعلى حجم وطبيعة وعمل المبالغ ذات الصلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـــــ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات:

1 ــ بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:

ـــــ عدد الأسهم المصرح بها.

ـــــ عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.

ـــــ القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.

ـــــ مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.

ـــــ الحقوق والأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم .

ـــــ أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.

ـــــ الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

2 ــ وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

3 ــ مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.

4 ــ مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

يجب على المنشأة التي هي بدون رأسمال مساهم مثل شركة الأشخاص الإفصاح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

ثانيا :قائمة الدخل[8].

1-المعلومات التي تقدم في صلب قائمة الدخل.

ـــــ يجب أن يشمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ ــ الإيراد، ب ــ نتائج الأنشطة التشغيلية. ، ج ــ تكاليف التمويل. ، د ــ حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

هـ ــ المصروف الضريبي، و ــ الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية. ، ز ــ البنود غير العادية.

ح ــ حصة الأقلية ،طـ ــ صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين و المجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

2-المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

ـــــ يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

ـــــ يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـــــ يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلـــن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية.

ثالثا[9]: التغيرات في حقوق المساهمين.

ـــــ يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمةً تظهر ما يلي:

1 ــ صافي الربح أو الخسارة للفترة.2 ــ كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يـــتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

3 ــ الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجـــب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:

4 ــ المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.5ــ رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بدايـــة الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية. 6ــ الحركات خلال الفترة.

7ــ مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

ـــــ تعكس التغيرات في حقوق مساهمي منشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها فـــي البيانـــات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عنه عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغيـــر الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة.

رابعا: عرض السياسات المحاسبية[10].

ـــــ يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يلي:

أ ــ أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية:

ب ــ كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.

ـــــ بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في البيانات المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيم الممكـــن تحقيقهـــا، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية بكاملها ' وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثال ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينـــة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس للقياس.

ـــــ عند تقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيمـــا إذا كـــان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المـــالي المقدم عنهما التقرير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـــــ يجب على كل منشأة النظر في طبيعة عملياتها والسياسات التي يتوقع المستخدم أن يتم الإفصاح عنها لذلك النوع من المنشأة، فعلى سبيل المثال يتوقع من جميع منشات القطاع الخاص الإفصاح عن سياسات محاسبية لضرائب الدخل بما في ذلك الضرائب المؤجلة والموجودات الضريبية، وعندما يكون للمنشأة عمليات أو معاملات أجنبية هامة في العملات الأجنبية فإنه يتوقع الإفصاح عن السياسات المحاسبية للاعتراف بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي والتحوط لهذه الأرباح والخسائر، وفي البيانات المالية الموحدة يتم الإفصاح عن السياسة المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.

المبحث الثاني: القوائم المالية

يعتبر التلخيص في ميزان المراجعة الخطوة الأخيرة في عملية تسجيل العمليات المالية، ويتطلب توصيل المعلومات المالية إلى المستفيدين إعداد القوائم المالية والتي تعتبر أهم مخرجات المحاسبة ولها أهمية كبيرة لدى متخذي القرار داخل و خارج المنشأة.

المطلب الأول : قائمة الدخل Net IncomeStatement or Profit and LossStatement

هذه القائمة تعطينا فكرة عن ما حدث في هذه المؤسسة خلال الفترة التي تعبر عنها القائمة والتي قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام. هذه القائمة تبدأ بصافي المبيعات وهو العائد الكلي للمبيعات أو الإيرادات ثم يتم خصم التكاليف وتشمل تكلفة إنتاج المنتجات وتكلفة التسويق والأجور وأي تكلفة تكبدناها هذا العام وبالتالي نصل في النهاية إلى صافي الربح، هذه القائمة تحتوي على أرقام هامة مثل[11]:

صافي المبيعات (أو الإيرادات) – (أو إجمالي المبيعات أو المبيعات) Sales Revenue or Net Sales or Sales or Revenue

وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام. كلما زادت المبيعات من عام لآخر كان هذا مؤشرا جيدا

تكلفة المبيعات Cost of GoodsSold or Cost of Sales or Cost of revenue

وهي تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها (في حالة شركة إنتاجية) أو تكلفة شراء المنتجات التي تم بيعها (في حالة الأعمال التجارية). هذه التكلفة لا تشمل التكلفة الإدارية وتكلفة التسويق

مجمل الربح Gross Profit :وهو الفرق بين صافي المبيعات و تكلفة المبيعات

صافي الربح Net Income or Net Profit :وهي قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة. هذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى الشركة الآن و لكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة خلال الفترة الموضحة أعلى قائمة الدخل (و لنفترض أنها عام) وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة، فمثلا المعدات التي تم شراءها هذا العام لا يتم خصم ثمنها بالكامل وإنما يتم خصم جزء من ثمنها كل عام طبقا لما يسمى "الإهلاك" والذي ينبني على أن هذه المعدات سيتم استخدامها لعدة أعوام لإنتاج منتجات تدر ربحا للشركة. كذلك فإن المبيعات التي سيتم سداد قيمتها في المستقبل القريب تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن البيع تم بالفعل و لكن النقد لم يتم استلامه حتى الآن. فينبغي أن نفرق بين مفهوم الأرباح ومفهوم النقد المتاح. ولذلك فإن النوع الثالث من القوائم يختص بالتدفق النقدي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ربحية السهم Earnings per ShareEPS :نصيب السهم الواحد من الأرباح ويتم حسابها بقسمة صافي الربح على عدد الأسهم. ينبغي أن تعلم أن صافي الربح يتم توزيع جزء منه على المساهمين ويتم استثمار الباقي داخل الشركة. ربحية السهم تتأثر بقيمة صافى الربح بغض النظر عن ما يتم توزيعه وما يتم احتجازه. افترض أنك تمتلك محلا تجاريا وقمت بحساب الأرباح عند نهاية العام ووجدته ألف جنيه وقمت باستهلاك ربع هذه الأرباح على مصاريفك الشخصية ومصاريف عائلتك، هل معنى هذا أن الأرباح كانت 250 جنيه فقط؟ بالطبع لا، الأرباح كانت ألف جنيه وأنت قمت بصرف ربعها لنفسك وأبقيت الباقي يتم استثماره في المحل. الجزء الذي يتم توزيعه من الأرباح يسمى بالإنجليزيةDividend

كلما كان نصيب السهم من الأرباح يزداد عاما بعد عام كان ذلك مؤشرا جيدا. ربحية السهم تؤثر بشكل كبير على ارتفاع أو انخفاض سعر السهم لأنها تعبر بشكل مبسط عن عائد السهم. كثيرا ما ينظر الناس إلى الأرباح التي توزع على المساهمين على أنها هي الأهم وهي المؤشر على نجاح الشركة وهذا غير صحيح فالشركات توزع جزء من الأرباح فقط بل وبعض الشركات الناجحة جدا ربما لا توزع أرباحا على المساهمين فمثلا شركة ميكروسوفت ظلت سنوات عديدة لا توزع أرباحا على المساهمين على الرغم من تحقيقها أرباحا طائلة، هل معنى هذا أن المستثمر يخسر؟ لا، فقيمة السهم الذي يملكه في السوق تزداد عاما بعد عام لأن قيمة أرباح السهم تزداد وبالتالي فالمستثمر إن أراد بيع السهم سيحصل على مقابل أكبر بكثير من ثمن الشراء. بل إن الأرباح التي لا توزع تكون مؤشرا على زيادة الأرباح الأعوام القادمة لأن استثمارات الشركة تزداد. أما إذا كان المستثمر يهدف إلى الحصول على عائد نقدي بصفة دورية فيكون أكثر اهتماما بالنسبة التي يتم توزيعها من الأرباحوهذه هي نفس قائمة الدخل باللغة الإنجليزية[12].

المطلب الثاني : قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية Balance Sheet

هذه القائمة تمكنك من التعرف على قيمة أصول الشركة و قيمة الالتزامات (الخصومات أو المطلوبات) وقيمة حقوق المساهمين في نهاية فترة ما مثل يوم 31 ديسمبر من العام المنصرم أو في نهاية ثلاثة أشهر أو نهاية ستة أشهر. لاحظ أن قائمة الدخل تعبر عن ما حدث خلال فترة ما مثل سنة أو بضعة أشهر، بينما قائمة المركز المالي تعبر عن المركز المالي للشركة في نهاية تلك الفترة وليس أثناءها.

الميزانية أو المركز المالي تحتوي على ثلاثة أقسام رئيسية: الأصول (ممتلكات الشركة من مال ومعدات ومنتجات ومباني وأراضي وأموال لدى آخرين مثل ديون العملاء)، الالتزامات (قروض ستسددها الشركة مستقبلا وأموال يجب أن تدفعها للموردين عن ما تم شراؤه بالتقسيط أو بالآجل وحقوق متأخرة للعاملين)، وأخيرا حقوق المساهمين أو ملاك الشركة وتشمل رأس المال الذي دفعوه وأي أرباح تم احتجازها)

الميزانية تجيب عن الأسئلة الآتية[13]:

ماذا تمتلك الشركة من معدات ومباني ومخزون ونقد وغيرها ؟،ما هي الأشياء التي على الشركة أن تدفعها مستقبلا مثل قروض وثمن أشياء تم شراؤها بالتقسيط أو أجور لم يتم سدادها؟، ما هي حقوق المساهمين في هذه الشركة؟، وبالتالي فهي تمكننا من معرفة ما إذا كانت ممتلكات الشركة تمكنها من سداد ما عليها من التزامات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك فإننا نتعرف على حجم ديون الشركة بالنسبة إلى حقوق المساهمين بمعنى أننا نعرف مدى اعتماد هذه الشركة على الاقتراض، المصطلحات الهامة في هذه القائمة هي:

الأصول (أو الموجودات) Assets :وهي الأشياء التي تملكها الشركة من نقد ومعدات ومخزون وخلافه. هذه الأصول تقسم إلى قسمين :

أ- الأصول المتداولة (أو الموجودات المتداولة) CurrentAssets :وهي النقد والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال أقل من عام وعلى هذا فهي تشمل: النقد، الحسابات المدينة (النقد الذي سيتم تحصيله من العملاء وغيرهم)، المخزون، أوراق مالية (أسهم وسندات) تملكها الشركة.

ب- الأصول الثابتة (أو غير المتداولة) FixedAssets :وهي الأشياء التي تملكها الشركة والتي لا يمكن تحويلها لنقد خلال فترة قصيرة (عام) مثل: المعدات، المباني، الأراضي. لاحظ أن المعدات والمباني يتم تدوين قيمتها الدفترية وهي قيمة شرائها الفعلية مخصوما منها قيمة الإهلاك الذي تم احتسابه منذ شراء هذا الأصل (أو بداية تشغيل الأصل) وحتى تاريخ هذه القائمة (المركز المالي). فمثلا افترض أن الشركة اشترت معدات من أربع سنوات بمبلغ مليون جنيه ويتم إهلاكها بشكل منتظم على عشرين عاما (على سبيل المثال) وبالتالي فقد تم تحميل القوائم المالية خلال الأربع سنوات بمبلغ 200 ألف جنيه وعليه تكون قيمة هذه المعدات في قائمة المركز المالي هي 800 ألف جنيه. قد يكون ثمن هذه المعدات في السوق ارتفع كثيرا ولكن هذا لا يؤخذ في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية حتى لا تكون العملية تقديرية (إلا في حالات خاصة). لاحظ أنه في حالة بيع الأصول فإنها بالطبع تباع بسعر السوق وليس بالقيمة الدفترية

الالتزامات (أو الخصومات أو المطلوبات) Liabilities

وهي الالتزامات التي على الشركة تسديدها من ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل والأموال التي يجب على الشركة أن تدفعها للموردين مقابل خدمات تمت بالفعل أو مقابل أشياء تم شراؤها. الالتزامات (أو الخصومات أو المطلوبات) تقسم إلى

أ- الالتزامات المتداولة CurrentLiabilities :هي الالتزامات التي على الشركة تسديدها خلال عام من تاريخ قائمة المركز المالي وتشمل الديون قصيرة الأجل، حقوق الموردين التي سيتم سدادها خلال الأشهر المقبلة، وأي مصروفات مستحقة قريبا.

ب- الالتزامات غير المتداولة (أو طويلة الأجل) Long TermLiabilities:وهي الالتزامات التي سوف تسددها الشركة على المدى البعيد مثل الديون طويلة الأجل.

حقوق المساهمين ShareHoldersEquity :حقوق المساهمين تشمل رأس المال الذي دفعه المساهمون عند شرائهم أسهم الشركة مضافا إليها الأرباح المرحلة (أو المحتجزة أو المستبقاة) والاحتياطيات. لاحظ أن أرباح الشركة يتم توزيع جزء منها ويتم احتجاز جزء يتم استثماره في الشركة وبالتالي فحقوق المساهم تشمل ما دفعه للشركة مقابل السهم (القيمة الاسمية) مضافا إليها ما تم احتجازه من أرباح،يلاحظ أن قائمة المركز المالي دائما تحقق المعادلة الآتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأصول= الالتزامات + حقوق المساهمين

أو أن حقوق المساهمين تساوي الفرق بين الأصول والالتزامات. فلو كانت الالتزامات تساوي صفر (على سبيل الفرض) فإن حقوق المساهمين تساوي قيمة جميع الأصول. وبالتالي فإن زيادة الفرق بين الالتزامات عن الأصول في نهاية العام عن العام السابق يعني تحقيق أرباحوهذه هي نفس قائمة المركز المالي باللغة الإنجليزية.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية Cash Flowstatement و قائمة التغيرات في حقوق المساهمينStatement of RetainedEarnings

أولا: قائمة التدفقات النقدية Cash Flowstatement

هذه القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة (أو إلى خارج المؤسسة) عن طريق بيع منتجات مثلا،والنقد الذي تم تدفقه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخامات وسداد ديون وغيرها. قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية هي أمر هام يؤثر في مستقبل الشركة ولذلك كانت هذه القائمة وسيلة لتوضيح هذا الأمر. هذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وشراء وسداد ديون واقتراض .

يتم تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام[14]:

تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل Cash FlowfromOperation

وهي التدفقات النقدية بسبب نشاط الشركة الأساسي وبالتالي فإنها تشمل صافي الربح وتغير قيمة المخزون والحسابات المدينة والدائنة وغيرها

تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار Cash Flowfrom InvestingActivities

وتشمل التدفقات النقدية نتيجة شراء أصول ثابتة أو بيع أصول ثابتة

تدفقات نقدية من أنشطة التمويل Cash Flowfrom FinancingActivities

وتشمل التغيرات النقدية نتيجة لسداد ديون أو اقتراض أو شراء أسهم أو توزيع أرباح

صافي التدفقات النقدية Net Change in Cash

مجموع الثلاثة أجزاء السابقة يوضح التغير في النقدية في نهاية الفترة (العام مثلا) عن بدايتها. كذلك توضح قائمة التدفقات النقدية رصيد النقدية في بداية الفترة وفي نهايتها

ثانيا: قائمة التغيرات في حقوق المساهمينStatement of RetainedEarnings

هذه القائمة إضافية وهي توضح قيمة حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس مال وأرباح محتجزة وخلافه. كلما زادت حقوق المساهمين عن رأس المال بمعنى أنه كلما زادت القيمة التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين لأنه يعني أن حقوقهم تزيد بمعنى ان استثماراتهم تزيد

المبحث الثالث: عرض حالة لمؤسسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة بسطيف و كغيرها من المؤسسات الناشطة على التراب الجزائري شرعت في تطبيق تعاليم و قوانين النظام المحاسبي المالي الجديد خاصة في جانبه المتعلق بأعمال نهاية الدورة و ذلك منذ إصدار إجبارية الامتثال لهذه القوانين في 01جانفي2010، وفيما يلي عرض للقوائم المالية للمؤسسة **للفترة من 2014/01/01 إلى 2015/12/31**

المطلب الأول: عرض قائمة الدخل

أولا:من خلال القيود المسجلة في يومية المؤسسة تم إعداد قائمة حساب النتيجة كما يلي :

الجدول رقم: 2 حساب النتيجة للفترة من2014/01/01 إلى 2015/12/31

البيان	دورة 2015	دورة 2015
رقم الأعمال	3.873.626.069,19	3.249.322.196,36
تغير مخزون المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها	-23.529.458,28	14.927.209,85
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
إنتاج الدورة	**3.850.096.610,91**	**3.264.249.406,21**
المشتريات المستهلكة	2.093.452.010,40	1.804.069.479,55
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	116.169.401,81	109.590.710,93
استهلاكات الدورة	2.209.621.412,21	1.913.660.190,48
القيمة المضافة للاستغلال	**1.640.475.198,70**	**1.350.589.215,73**
أعباء المستخدمين	724.562.173,42	528.335.532,54
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	85.663.298,21	86.263.608,83
الفائض الاجمالي عن الاستغلال	**830.249.727,07**	**735.990.074,36**
المنتجات العملياتية الاخرى	11.525.097,33	10.093.091,83
الأعباء العملياتية الأخرى	1.692.515,12	4.732.995,92
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	667.034.748,12	422.755.439,78
استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	451.320.016,04	138.836.381,21
النتيجة العملياتية	**624.367.577,20**	**457.431.111.70**
المنتجات المالية	196.369.122,97	263.455.557,39
الأعباء المالية	17.307.157,49	22.857.147,02
النتيجة المالية	**179.061.955,48**	**240.598.410,37**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**803.429.532,68**	**698.029.522,07**
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية	138.055.294,41	108.629.961,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتيجة العادية	293.675,02	1.337.019,08
مجموع منتجات الانشطة العادية	4.509.604.512,27	3.677.971.455,72
مجموع أعباء الانشطة العادية	3.843.936.598,98	3.087.234.875,57

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتيجة الصافية للأنشطة العادية		665.667.913,29		590.736.580,15
العناصر غير العادية –منتجات				
العناصر غير العادية –أعباء				
النتيجة غير العادية				
النتيجة الصافية للدورة		665.667.913,29		590.736.580,15
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية				
النتيجة الصافية المجمعة				
حصة ذوي الاقلية				
حصة المجمع				

المصدر:وثائق المؤسسة.

ثانيا : ملاحظات حول عرض قائمة الدخل :يمكن من خلال الجدول الموضح أعلاه ملاحظة ما يلي:

1-من حيث الشكل

قائمة حساب النتيجة عبارة عن جدول يتكون من ثلاث أعمدة، الأول مخصص لتسجيل أسماء حسابات الأعباء و النواتج ذات العلاقة بنشاط المؤسسة، بينما الثاني و الثالث فيتم تخصيصها لتسجيل الأرصدة المقابلة لهذه الحسابات حيث أن العمود الثاني يتعلق بالدورة المالية 2015 أما العمود الثالث فيتعلق بالدورة المالية 2014، أي لدورتين متتاليتين و هذا ما يتوافق مع مبدا القابلية للمقارنة. كما أن المؤسسة تعتمد في إعدادها لقائمة حساب النتيجة على طبيعة الأعباء و النواتج (قائمة حساب النتيجة حسب الطبيعة).

2-من حيث المضمون

تحقيق المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة خلال الدورة المالية 20141 لرقم أعمال معتبر قدره3.873.626.069,19دجو كذلك مساهمتها في الوعاء الضريبي لنفس السنة المالية بـــ 138.055.294,41دج بعد تسجيلها لنتيجة صافية موجبة قدرها 665.667.913,29 دج يعكس مدى أهمية المؤسسة و المكانة التي تحتلها في الاقتصاد الوطني.

سجلت المؤسسة خلال الدورة المالية 2015رصيد سالب للحساب "تغير مخزون المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها" بقيمة **23.529.458,28 دج**

من خلال مقارنة رقم الاعمال المحقق في الدورة المالية 2015 مع رقم الاعمال المحقق في الدور المالية 2014 نجد أن هناك ارتفاع قدره 624.303.872,83 دج و كذلك بالنسبة لنتيجة الدورة الصافية فقد سجلت هي الاخرى ارتفاع قدره 74.931.333,1 دج و هذا يبين أن المؤسسة لازالت قادرة على زيادة حصتها السوقية و التطور و النمو أكثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ارتفاع رقم أعمال المؤسسة للدورة المالية 2015 صاحبه ارتفاع لكل أرصدة حسابات الاعباء و النواتج و بالتالي النتائج المتعلقة بهذه الدورة مقارنة مع السنة التي قبلها (دورة 2010) ماعدا حساب النتيجة المالية فقد سجل انخفاض بقيمة 61.536.454,9 دج (لم تقدم لنا توضيحات في هذا الشأن).

مما سبق نجد أن الشكل العام و كذلك مضمون جدول حساب النتيجة للمؤسسة يتفق مع ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي، و احتواء الجدول على نتائج سنتين متتاليتين (ن و ن−1) يسمح بالمقارنة و يسهل عملية القراءة و التحليل للقوائم المالية.

المطلبالثاني: قائمة الميزانية

في كل نهاية سنة مالية و بعد حساب النتيجة و إقفال الحسابات يتم إعداد الميزانية الختامية للوحدات الأربعة التابعة للمؤسسة، و كذلك الميزانية المجمعة للمؤسسة.

الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة AMC فتظهر بعد التجميع كما يلي :

الجدول رقم: 5 ENAMC_ الميزانية المقفلة في 2015/12/31− أصول−

الاصول	المبلغ الاجمالي لسنة 2015	الاهتلاكات المجمعة	القيمة المحاسبية الصافية لسنة 2015	القيمة المحاسبية الصافية لسنة 2014
الأصول غير الجارية				
فارق الاقتناء				
التثبيتات المعنوية				
برامج اعلام الي	**1.320.750,00**	**281.225,00**	**1.039.525,00**	**606.825,00**
التثبيتات المادية				
أراضي	**456.430.000,00**		**456.430.000,00**	**456.430.000,00**
ترتيب و تهيئة الاراضي	**39.364.945,80**	**19.556.375,06**	**19.808,570,74**	**91.704.611,73**
المباني	**1.864.831.866,78**	**1.481.068.029,95**	**383.763.836,83**	**482.473.312,40**
منشآت تقنية، معدات و ادوات صناعية	**1.279.703.191,04**	**1.158.802.939,64**	**120.900.251,40**	**90.436.296,16**
تثبيتات مادية أخرى	**1.117.293.150,43**	**1.036.226.620,44**	**99,.81.066.529**	**31.110.757,39**
تثبيتات قيد الانجاز	**728.082,00**		**728.082,00**	**6.985.156,08**
التثبيتات المالية				
سندات موضوعة موضع معادلة	**28.860.000,00**		**28.860.000,00**	**28.860.000,00**
مساهماتأخرى و ديون دائنة مرتبطة				
سندات أخرى مثبتة	**3.526.403.700,00**		**3.526.403.700,00**	**1.950.000.000,00**
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	**1.420.472,55**		**1.420.472,55**	**720.472,55**
نواتج وأعباء مؤجلة خارج الاستغلال	**4.028.176,83**		**4.028.176,83**	**4.539.107,68**
مجموع الاصول غير الجارية	**8.320.384.335,43**	**3.695.935.190,09**	**4.624.449.145,34**	**3.143.866.511,99**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاصول الجارية				
مخزوناتو مستحقات	811.147.505,74	190.265.307,94	620.882.197,80	692.733.971,86
موردون وحسابات المدينين	368.426,84		363.426,84	363.426,84
ديون دائنة و استخدامات مماثلة				
زبائن	1.038.627.577,03	70.023.516,44	968.604.060,59	386.773.694,44
مدينون اخرون	4.756.548,43		4.756.548,43	2.503.032,75
الضرائب و ماشابهها	782.881891,76		782.881891,76	904.729.625,43
ديون دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	19.913.910,16		19.913.910,16	15.471.395,05
الموجودات و ما شابهها				
الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى	1.123.545.398,10		1.123.545.398,10	2.178.306.111,36
الخزينة	779.485.976,42		779.485.976,42	771.839.509,66
مجموع الاصول الجارية	4.560.722.243,48	260.288.824.38	4.300.433.410,10	4.952.720.767,39
المجموع الاجمالي للأصول	12.881.106.569,91	3.956.224.014,47	8.924.882.555,44	8.096.587.279,38

المصدر: وثائق المؤسسة،

الجدول رقم: 6 ENAMC– الميزانية المقفلة في 2015/12/31–خصوم–

الخصوم	2015	2014
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال المصدر	1.462.825.000,00	1.462.825.000,00
رأس المال غير المطلوب		
علاوات و احتياطات	3.285.886.495,38	2.872.370.889,23
فارق اعادة التقييم	242.615.901,78	242.615.901,78
فارق المعادلة		
نتيجة الدورة الصافية	665.667.913,29	665.667.913,29
رؤوس أموال خاصة اخرى/ترحيل من جديد		
حصة في شركة التوطيد		
حصة الاقلية		
المجموع	5.656.995.310,45	5.168.548.371,16
الخصوم غير الجارية		
الاقتراض و ديون مدينة مالية		
الضرائب المؤجلة و المتراكمة	2.397.482,73	3.202.088,60
مئونات مختلفة	924.711.392,76	1.194.105.546,97
ديون مدينة اخرى غير جارية	101.121.429,22	100.899,854,10
مئونات و ايرادات مؤجلة		
مجموع الخصوم غير الجارية	1.028.230.304,71	1.298.207.489,67

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة	**395.151.774,81**	**353.635.570,01**
ضرائب	**828.180.991,06**	**708.055.725,41**
زبائن مدينون	**25.237.938,58**	**44.892.350,26**
ديون اخرى	**783.392.453,23**	**327.274.018,27**
الخزينة سلبية	**207.693.782,60**	**195.973.754,60**
مجموع الخصوم الجارية	**2.239.656.940,28**	**1.629.831.418,55**
المجموع الاجمالي للخصوم	**8.924.882.555,44**	**8.924.882.555,44**

المصدر: وثائق المؤسسة.

قائمة الميزانية الموضحة أعلاه تم إعدادها وفق ما هو موضح في الفرع الأول إلا أن هناك بعض الحسابات التي تظهر في قائمة الميزانية للمؤسسة و لا تظهر في قائمة الميزانية لوحدة الأدوات و ذلك راجع إلى أن هذه الحسابات تراقبها وحدة أخرى، أما حسابات التثبيتات المالية فتظهر في ميزانية المؤسسة فقط دون الوحدات لأن مراقبتها تكون من حق قسم المحاسبة بمديرية العامة فقط.

كم تمكننا قائمة الميزانية للمؤسسة بصفة عامة من معرفة و مقارنة مبلغ عناصر القوائم لسنتين متتاليتين (السنة الحالية و السنة الماضية)، كما تسمح لنا من معرفة طبيعة مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة و كذلك درجة المخاطرة، و هذا ما يسهل عملية القراءة و التحليل للقوائم المالية و كذلك تسهيل عملية اتخاذ القرار.

مما سبق نجد أن ما هو معمول به من طرف المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة فيما يخص الإعداد و الافصاح لقائمة الميزانية يتطابق مع ما هو منصوص عليه في النظام المحاسبي المالي الجديد، و يتوافق مع ما هو منصوح به من طرف معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

من بين القوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة و ذلك امتثالا لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي الجديد نجد قائمة التدفقات النقدية، و لتوضيح شكل و محتوى هذه القائمة سنكتفي بعرض قائمة التدفقات النقدية لوحدة الأدوات و ذلك لعدم منحنا فرصة الاطلاع على قائمة المؤسسة بعد التجميع:

الجدول رقم: 7 جدول تدفق الخزينة لوحدة الادوات 2015-2014

البيان	دورة 2015	دورة 2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	-2.624.994,80	
المبالغ المدفوعة للموردين	10.004.893,20	
المبالغ المدفوعة للمستخدمين	38.401.800,56	
فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة		
الضرائب على النتائج المدفوعة	-74.540,01	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**45.707.158,95**	
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية	**45.707.158,95**	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (أ)		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية	4.190.105,29	0,00
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية	38.384,50	0,00
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية	0,00	0,00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	0,00	0,00
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج	0,00	0,00
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	**4.228.489,79**	**0,00**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار الاسهم		
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	0,00	0,00
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)	0,00	0,00
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة	0,00	
تأثير تغيرات الارتباط الداخلية	-52.926.065,98	
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	**-2.990.417,24**	
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	3.370.123,01	
أموال الخزينة و معادلاتها عند أقفال السنة المالية	6.360.540,25	
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**-2.990.417,24**	
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		
النتيجة المحاسبية الربحية	**26.220.859,59**	
تحصيلات الدورة	**-2.990.417,24**	
الفارق	**29.211.276,83**	**0,00**

المصدر: وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن جدول سيولة الخزينة يضم مجموع مدخلات و مخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال الدورة المالية حسب مصدرها حيث أن:

– التدفقات من الأنشطة الأنتاجية (غير المرتبطة بالاستثمار و التمويل)..... 45.707.158,95دج

– التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء و تحصيل..... أموال عن بيع أصول طويلة الأجل). 4.228.489,79 دج

وقد تم عرض قائمة التدفقات المالية للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة حسب الطريقة المباشرة التي تم من خلالها تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غيرها) قصد إبراز تدفق مالي صافي، مع تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

الخاتمة:

إن التغيرات و التطورات التي تحدث في بيئة المؤسسة هي التي فرضت ضرورة وجود المعايير المحاسبية ، و التي أصبحت تسمى بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، حيث اهتمت كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة باصدار العديد من المعايير الدولية كل منها يعالج جانب أو مجال محاسبي محدد، تسعى المؤسسات والمنظمات المحاسبية إلى تطبيق هذه المعايير بهدف:

- جلب مستثمرين أجانب من خلال تدويل الاجراءات المحاسبية؟
- تلبية متطلبات الممولين المحليين و الدوليين.
- الولوج إلى الأسواق المالية الدولية.
- قابلية المقارنة.
- ترشيد القرارات.

و يعد معيار (IFRSI) و المسمى بـــ" تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى" أو معيار يتم تطبيقه من طرف المؤسسة التي تطبق أو تتبنى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى، و يهدف هذا المعيار إلى :

- التعرف على الأصول و الالتزامات و المصروفات و عناصر الدخل المعترف بها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و التي يتطلب الأمر عدم الاعتراف بها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- التعرف على الاصول و الالتزامات والمصروفات وعناصر الدخل غير المعترف بها و فقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و التي يتطلب الأمر عدم الاعتراف بها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- تحديد عناصر وبنود القوائم المالية التي يتطلب الأمر إعادة تصنيفها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- تحديد السياسات و المفاهيم المحاسبية المستخدمة و التي تم التوقف عن استخدامها أو السياسات و المفاهيم المحاسبية التي تم تبنيها مجددا وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- تلبية كافة متطلبات معايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بالعرض و الافصاح.

المراجع:

2- ابو نصار، محمد، و حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008.

3- جربوع، يوسف محمود، و حلس، سالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2002.

4- جودي محمد رمزي ، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى (IFRS1) ، مجلة ابحاث اقتصادية، العدد 12، جامعة بسكرة، 2012.

5- خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان ا، الأردن، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- الخلايلة، محمود عبد الحليم، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مطابع الدستور، ط 3، الأردن، 2004.

7- شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة بودواو ، الجزائر ، 2008.

8- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2005.

9- ميرزا عباس علي، وجراهامجيههولت،و ماغنوس .أريل، 2006، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، الأردن.

10- نور،عبد الناصر،2007،مجموعة محاضرات لطلاب الدراسات العليا،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان،الأردن.

[1] هيني فان جريونينج، معايير التقارير المالية، دليل التطبيق، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص-ص:25-28.

[2] شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة بودواو ، الجزائر ، 2008، ص33.

[3] خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان ا، الأردن، 2008، ص 22-23

[4] نفس المرجع ، ص 30.

[5] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2005، ص33..

[6] نفس المرجع، ص 45.

[7] جودي محمد رمزي ، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى (IFRS1) ، مجلة ابحاث اقتصادية، العدد 12، جامعة بسكرة، 2012، ص:82.

[8] ميرزا،عباس علي وجراهام.جيه.هولت،وماغنوس .أريل، 2006، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، الأردن، ص17.

[9] ميرزا،عباس علي ، مرجع سابق ، ص 22.

[10] ابو نصار، محمد، و حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008. ، ص96.

11جربوع، يوسف محمود، و حلس، سالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2002. ص54.

12جربوع، يوسف محمود، مرجع سابق ، ص55.

[13] ميرزا،عباس علي ، مرجع سابق ، ص 44.

[14] ابو نصار، مرجع سابق ، ص 63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com